هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CL 2023/65/OCS-EXEC

أغسطس/آب 2023

إلى: جهات الاتصال في الدستور الغذائي
وجهات الاتصال في المنظمات الدولية التي تتمتع بصفة مراقب في الدستور الغذائي

موجهة من: أمانة هيئة الدستور الغذائي
وبرنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

الموضوع: **طلب إبداء تعليقات بشأن وضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031 (الجزء 1) – طرق عمل الدستور الغذائي كجزء من النظام المتعدد الأطراف المعني بالأغذية والتجارة**

آخر مهلة: 20 سبتمبر/أيلول 2023

معلومات أساسية

1- وافقت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) في دورتها الرابعة والثمانين على البدء في وضع خطة استراتيجية للفترة 2026–2031، على أن يُشارك أعضاء الدستور الغذائي بصفة فورية ومستمرة في عملية الصياغة.

2- وتشمل بُنية هذه الخطة التي أقرّتها اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين[1] (1) سردًا عن محرّكات التغيير و(2) بيانًا بشأن طرق عمل الدستور الغذائي، بما يتّسق مع هدفه التأسيسي المتمثل في حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات الآمنة والعادلة في تجارة الأغذية، وبوصفه جزءًا من النظام المتعدد الأطراف الأوسع المعني بالأغذية والتجارة، يعمل على معالجة التحديات والفرص المرتبطة بهذه المحرّكات ضمن حدود الموارد المتاحة.

3- ووافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين على أنّ الجزء الوارد في مشروع خطة العمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي والذي يتعلق بالسياق وبالمحرّكات، يجب أن يُشكّل أساسًا لمناقشة السردية بشأن محرّكات التغيير. ويرد هذا القسم في الملحق الأول بهذه الوثيقة.

4- وشدّدت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين أيضًا على ضرورة التزام الرئيس ونواب الرئيس بقيادة عملية المشاركة مع أعضاء الدستور الغذائي والمراقبين، للبحث في مضمون بيان بشأن دور الدستور الغذائي في معالجة التحديات والفرص التي تطرحها محرّكات التغيير، لا سيما طرق عمله كجزء من النظام المتعدد الأطراف المعني بالأغذية والتجارة.

[1] الوثيقة REP23/EXEC1

طلب إبداء التعليقات

5- يُدعى الأعضاء والمراقبون إلى تقديم إجابات على السؤالين التاليين المستندين إلى الملحق الأول، كخطوة أولى من برنامج المشاركة هذا:

- قد تُسهم مواصفات الدستور الغذائي، التي وُضعت لضمان سلامة الأغذية وجودتها وقيمتها التغذوية، في مجالات أخرى. من وجهة نظركم، كيف يمكن للدستور الغذائي أن يدعم "*الأهداف العالمية الأوسع المتمثلة في الاستدامة ونهج "الصحة الواحدة" والأمن الغذائي وحماية البيئة من خلال وضع مواصفات غذائية دولية تُعالج جميع المسائل المحتملة المتعلقة بحماية صحة المستهلك أو بممارسات التجارة العادلة الناشئة عن تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز مصالح الاستدامة*"؟ وأين ترون أولويات محددة تخص الدستور الغذائي؟
- تُركّز خطة العمل المشتركة للشراكة الرباعية بشأن نهج الصحة الواحدة[2] على دعم القدرات وتنميتها في ستة مجالات، بما في ذلك تقييم مخاطر سلامة الأغذية وإدارتها والإبلاغ عنها. وهي تُعزز أيضًا التعاون في إطار متعدد الجنسيات والقطاعات والتخصصات. فكيف يمكن أن يستفيد الدستور الغذائي وأعضاؤه من أوجه التعاون هذه ضمن النظام المتعدد الأطراف المعني بالأغذية والتجارة؟

التوجيهات الخاصة بعملية إبداء التعليقات

6- تُقدّم التعليقات من خلال جهات الاتصال لدى الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي باستخدام نظام التعليقات الإلكتروني.

7- ويجوز لجهات الاتصال لدى الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي تسجيل الدخول إلى نظام التعليقات الإلكتروني والاطلاع على الوثيقة المفتوحة للتعليقات عن طريق اختيار "Enter" في صفحة "My reviews"، التي تظهر بعد تسجيل الدخول إلى النظام.

8- ويُطلب إلى جهات الاتصال لدى الأعضاء والمنظمات بصفة مراقب في الدستور الغذائي إبداء تعليقات عامة على مستوى الوثيقة. ويمكن الاطلاع على توجيهات إضافية بشأن فئات التعليقات وأنواعها في نظام التعليقات الإلكتروني ضمن الصفحة الخاصة بالأسئلة المتكررة في النظام.

9- ويمكن الاطلاع على موارد أخرى خاصة بنظام التعليقات الإلكتروني، بما في ذلك دليل المستخدم والدليل الموجز، على الرابط التالي: https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/ocs/ar.

10- لطرح أسئلة متعلقة بنظام التعليقات الإلكتروني، يُرجى توجيهها عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي: Codex-OCS@fao.org.

[2] نشرت منظمات الشراكة الرباعية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الصحة العالمية) خطة العمل المشتركة المعنية بنهج الصحة الواحدة في عام 2022.

الملحق 1

مواصفات الدستور الغذائي في المستقبل – السياق والمحركات

لقد عمل نظام وضع مواصفات الدستور الغذائي بشكل جيد منذ إنشاء الدستور الغذائي قبل 60 عامًا. ويستند هذا النظام إلى العملية الموصوفة في دليل الإجراءات لهيئة الدستور الغذائي،[1] والتي أسفرت عن المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات التي يُشار إليها عادة بتسمية "نصوص الدستور الغذائي". وهي تتضمّن متطلبات خاصة بالأغذية تهدف إلى ضمان حصول المستهلكين على منتجات غذائية مأمونة وسليمة وغير مغشوشة، وتتصف ببيانات توسيم وطريقة عرض صحيحة. أما الأساس العلمي الذي تقوم عليه نصوص الدستور الغذائي فذو أهمية أساسية لضمان احتفاظ الدستور الغذائي بمكانته البارزة بوصفه المرجع الدولي في مجال سلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية، وكذلك المصدر الرئيسي للمواصفات الغذائية القائمة على العلوم في العديد من البلدان والمعترف به من قبل منظمة التجارة العالمية.

وإذ نخطو نحو المستقبل، بوسع الدستور الغذائي أن يدعم الأهداف العالمية الأوسع المتصلة بالاستدامة ونهج الصحة الواحدة والأمن الغذائي وحماية البيئة، من خلال وضع مواصفات غذائية دولية تعالج أي مسائل محتملة متعلقة بحماية صحة المستهلك أو بممارسات التجارة العادلة الناشئة عن تنفيذ المبادرات الرامية إلى النهوض بمصالح الاستدامة.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون مواصفات الدستور الغذائي:

(1) ذات صلة ومناسبة للغرض المنشود منها ومفيدة للأعضاء؛

(2) وواضحة الأهداف؛

(3) وقادرة على الاستجابة لضرورة حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية؛

(4) وقادرة على الاستجابة للتحديات العالمية المتغيرة؛

(5) وقائمة على الأدلة العلمية.

وينظر هذا القسم في السياق العالمي الحالي والتحديات الراهنة، وفي كيفية تأثيرها الممكن على نوع مواصفات الدستور الغذائي التي قد تكون ضرورية في المستقبل لحماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية.

2-1 المسائل الناشئة في مجال سلامة الأغذية والأعلاف

ناقشت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مختلف السُبل التي سيتّبعها الدستور الغذائي لمعالجة المسائل المتعلقة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة.[2]

وقامت هيئة الدستور الغذائي بإسناد العمل إلى اللجنة التنفيذية، حيث اضطلعت به لجنة فرعية تابعة للجنة التنفيذية ونظرت فيه هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والأربعين.[3] وتم تشجيع أعضاء الدستور الغذائي على تقديم اقتراحات عمل جديدة متعلقة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة بالاستعانة بآليات الدستور الغذائي القائمة، وعلى تحديد أيّ مسائل ممكنة لا يمكن معالجتها في إطار البنية والإجراءات الحالية، ما قد يجبرنا على إعادة النظر في الطريقة التي يتمّ بها تنظيم عمل الدستور الغذائي وتفعيله. وأقرّت اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين أيضًا بضرورة إعداد

توجيهات حول كيفية تطبيق الإجراءات القائمة لضمان ألّا يتصور الأعضاء وجود عقبات إجرائية تحول دون تقديمهم لاقتراحات جديدة للعمل في هذا المجال وغيره من مجالات الدستور الغذائي. وطُلب من أمانة الدستور الغذائي أن تُعدّ توجيهات عملية بشأن كيفية تطبيق الإجراءات القائمة عند وضع اقتراحات عمل جديدة.[4]

وفي هذه الأثناء، بدأت المناقشات في بعض اللجان بشأن مجالات العمل الجديدة المحتملة. فعلى سبيل المثال، أتاح حدث جانبي نُظّم على هامش الدورة السادسة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية بعنوان "التطلّع إلى المستقبل: النظر في المسائل الناشئة في مجال سلامة الأغذية والأعلاف" فرصة قيّمة لإجراء مناقشات استشرافية ودفع اللجنة إلى وضع بند على جدول الأعمال يُتيح لها النظر بانتظام في المسائل الناشئة. وأُشير إلى ضرورة وجود حيّز داخل اجتماعات الدستور الغذائي لمناقشة هذه المسائل الجديدة والناشئة قبل الشروع في وضع مواصفات جديدة كخطوة مهمة لتعزيز الرؤية المتمثلة في أنّ الدستور الغذائي يمكن أن يوفر حيزًا يلتقي فيه العالم لوضع مواصفات خاصة بسلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية الجميع في كلّ مكان.

2-2 المسائل السياسية والبيئية والاقتصادية ومسائل الصحة العالمية

تمثل الأوبئة والاضطرابات الاجتماعية والمسائل البيئية (مثل تغير المناخ وتوفر المياه النظيفة والكوارث الطبيعية) والقضايا الاقتصادية، تحديات عالمية. وهي تؤثر على طبيعة عمل الدستور الغذائي وأساليبه على حد سواء.

وبيّنت جائحة كوفيد-19 أنّ الدستور الغذائي بحاجة إلى تكييف نموذج عمله الحالي ليصبح قادرًا على الصمود والتكيّف وجاهزًا لمواجهة التحديات العالمية بفعالية. وحتى قبل تفشي الجائحة، أثّرت الاضطرابات الاجتماعية على عقد اجتماعات الدستور الغذائي، وبدأت تلفت الانتباه إلى ضرورة النظر في أساليب مختلفة للعمل.

2-2-1 المبادرات العالمية الرفيعة المستوى

أكّدت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية الحاجة الملحة إلى إحراز تقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي يعتمد كلّ منها على نظم غذائية أكثر صحة واستدامة وإنصافًا، كما أقرّت بالحاجة إلى العمل يدًا بيد لتغيير الطريقة التي ينتج بها العالم الأغذية ويستهلكها وينظر إليها. ويمكن أن تقوم مواصفات الدستور الغذائي المتعلقة بحماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية بتيسير التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة المباشرة بعمل الدستور الغذائي، ولا سيما الأهداف 2 و3 و12 و17.[5]

وتجدر الإشارة إلى إمكانية مراعاة مسائل أخرى غير سلامة الأغذية وجودتها عند وضع المواصفات و/ أو تنقيحها. ومع ذلك، عند وضع المواصفات أو تنقيحها، تتيح الإجراءات الحالية مراعاة العوامل المشروعة الأخرى التي يقترحها الأعضاء بحسب كلّ حالة على حدة، عندما تكون ذات صلة بحماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية.

وقد أقر مجلس المنظمة مؤخرًا (في ديسمبر/كانون الأول 2022) مجموعة من الأولويات الاستراتيجية لعمله في مجال سلامة الأغذية، تهدف إلى الحفاظ على رؤيته المتمثلة في توفير "*الأغذية السليمة لجميع الناس في جميع الأوقات*"، في سياق مهمة "*دعم الأعضاء لمواصلة تحسين سلامة الأغذية على جميع المستويات من خلال تقديم المشورة العلمية وتعزيز قدراتهم في مجال سلامة الأغذية من أجل قيام نظم زراعية وغذائية كفؤة وشاملة ومستدامة وقادرة على الصمود*". وتشجّع هذه

الأولويات الاستراتيجية على دمج سلامة الأغذية على نحوٍ أكثر اتساقًا في إقامة نظم زراعية وغذائية مستدامة وشاملة، ووضع السياسات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستراتيجيات التنمية الزراعية.

واعتمدت جمعية الصحة العالمية في دورتها الخامسة والسبعين (في مايو/أيار 2022) استراتيجية المنظمة العالمية لسلامة الأغذية التي تُعدّ بمثابة مخطّط ودليل إرشادي للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز نظمها الوطنية لسلامة الأغذية والترويج للتعاون الإقليمي والعالمي. وتتكوّن هذه الاستراتيجية من خمس أولويات استراتيجية مترابطة ومتكاملة، وهي تهدف إلى بناء نظام تطلّعي لسلامة الأغذية قائم على الأدلة ومحوره الناس وفعّال من حيث الكلفة، مع حوكمة منسقة وبنية تحتية مناسبة. ويعتمد تنفيذ هذه الاستراتيجية على الالتزام الذي تُقدّمه الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية والمجتمع الدولي وعلى الجهود التي تبذلها.

وتُقرّ التوجيهات الاستراتيجية بشأن سلامة الأغذية التي وضعتها كلّ من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالأهمية التي تكتسيها نظم سلامة الأغذية المبنية على الأدلة والمشورة العلمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي تُدرك أيضًا أهمية هذه النظم في الاستجابة للمحركات العالمية الرئيسية التي تتراوح بين التغيرات البيئية والتقدّم الرقمي والمخاطر الناشئة في السلسلة الغذائية ونُهج التخفيف من هذه التحديات، مثل تحويل النظام الغذائي وتعزيز نهج "الصحة الواحدة". وتُؤكّد خطة العمل المشتركة لنهج الصحة الواحدة (للفترة 2022–2026)،[6] التي وضعتها الشراكة الرباعية المؤلفة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، أيضًا على أهمية الأخذ بنهج "الصحة الواحدة" إزاء سلامة الأغذية.

كما اعترفت منظمة التجارة العالمية، في المؤتمر الوزاري الثاني عشر، بالأهمية المحورية لوضع مواصفات الدستور الغذائي في النظام المتعدد الأطراف في سياق التحديات العالمية الناشئة. وتُقدّم الفقرة 8 من الإعلان الخاص بتدابير الصحة والصحة النباتية برنامج عمل استكشافي لتحديد التحديات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، والآليات المتاحة لمعالجتها؛ فضلًا عن التحديات الناشئة على تطبيق الاتفاق بشأن الصحة والصحة النباتية. ويتمثّل أحد المواضيع التي سيتم استكشافها في "*كيفية تيسير الأمن الغذائي العالمي وبناء نظم غذائية أكثر استدامة، لا سيما من خلال النمو المستدام والابتكار في الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية، ومن خلال استخدام المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات الدولية التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات كأساس لوضع تدابير منسقة للصحة والصحة النباتية من أجل حماية حياة الإنسان أو الحيوانات أو النباتات أو الصحة*".

وتمّ التأكيد مجددًا على الالتزام بإيجاد نُهج وحلول عالمية أو إقليمية لمعالجة التحديات العالمية على عدة مستويات. فعلى سبيل المثال، أكّد المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي للأغذية والزراعة، تحت عنوان "تحويل النظم الغذائية: استجابة عالمية للأزمات المتعددة"، في بيانه الختامي الذي قدّمه وزراء الزراعة من 64 بلدًا، على أهمية الأدوات المتعددة الأطراف في معالجة التحديات العالمية. والتزم الوزراء "*بتوطيد التعاون بين القطاعات من أجل تحويل النظم الغذائية بما يتماشى مع نهج "الصحة الواحدة"، مع التأكيد في هذا الصدد على الدور الأساسي الذي تؤديه المنظمات الدولية المعنية بوضع المواصفات القائمة على العلوم، مثل هيئة الدستور الغذائي، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان*. كما أكّدت المبادرات الإقليمية على دور الدستور الغذائي وقيمته. فعلى سبيل المثال، تمّت الإشارة إلى مواصفات الدستور الغذائي كأساس للتنسيق في الإقليم عند إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وتُشير جميع هذه المبادرات إلى أهمية مسائل سلامة الأغذية للصحة العامة والأمن الغذائي والتجارة، فضلًا عن الحاجة إلى إدماج الاستشراف والتأهب استعدادًا لمعالجة المسائل الناشئة في المستقبل. وهي تؤكّد أيضًا على أنّ الأمن الغذائي يؤدي دورًا حاسمًا في التحوّل الناجح للنظم الزراعية والغذائية من أجل تلبية احتياجات العالم. وتتمتع هيئة الدستور الغذائي بوضع فريد يسمح لها بتمكين جميع هذه المبادرات من خلال تلبية الاحتياجات العالمية لحماية صحة المستهلك وتعزيز ممارسات التجارة العادلة، ما يُسهم بشكل مباشر في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و3.

2-2-2 الصحة والإنصاف والاستدامة

لفتت المناقشات الأخيرة التي دارت خلال اجتماعات هيئة الدستور الغذائي والفعاليات الأخرى الانتباه إلى مصطلحات من قبيل "الصحة" و"الإنصاف" بمعناها الواسع. ومن المسلّم به أنّها مرتبطة بسلامة الأغذية وجودتها في سياق وضع مواصفات الدستور الغذائي من أجل "حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية". وفي السياقات الأوسع، من الطبيعي أن يشتمل مصطلحا "الصحة" و"الإنصاف" على جوانب مختلفة اعتمادًا على طبيعة المبادرة العالمية أو توجّه المؤسسة المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، يجب وضع مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية الخاصة به ومدونات الممارسات الصادرة عنه بالاقتران مع مواصفات مقرّرة لمجالات أخرى من أجل اتباع نهج شامل ومراعاة التأثيرات المتداخلة للمخاطر المرتبطة بالنمط الغذائي والمياه والهواء وجميع المصادر عند وضع تدابير إدارة المخاطر.

وفي سياق الاستدامة، تمكّن إدارة المخاطر على المستويين الوطني أو الإقليمي من اتخاذ قرارات مستنيرة لضمان سلامة الأغذية للاستهلاك البشري، وتلبية الاحتياجات التغذوية، والحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتوفير الأغذية الكافية للجميع. وقد يكون هناك ما يبرر اتباع أساليب مختلفة لإدارة المخاطر اعتمادًا على كيفية استخدام الأغذية، والفترة الزمنية التي تكون فيها الأغذية جزءًا من النمط الغذائي. ومن المسلّم به أنّ الأعضاء قد يستخدمون نُهجًا مختلفة لبناء نظم غذائية أكثر استدامة، وذلك على أساس ما يتناسب معهم من الممارسات الزراعية المحلية أو الإقليمية والمناخ والثقافة. ولا يمكن تطبيق منهجية واحدة لبناء نظم غذائية أكثر استدامة على جميع الأعضاء. ويمكن أن تُنشئ مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية الخاصة به ومدونات الممارسات الصادرة عنه بيئة تمكينية تسهّل اعتماد وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة الضرورات الأوسع المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والاستدامة.

وعلى الرغم من أنّ مواصفات الدستور الغذائي قد وُضعت لمعالجة مسائل سلامة الأغذية وجودتها وقيمتها التغذوية، يمكنها أن تسهم في تعزيز المجالات التالية على سبيل المثال:

- وضعت هيئة الدستور الغذائي الحدود القصوى للسموم الفطرية في الأغذية القصيرة الصلاحية لضمان توفر الأغذية في حالات الطوارئ، مع تواصل تنفيذ ممارسات الحدّ من التلوث بالسموم الفطرية. وتساعد مثل هذه النُهج، إذا تمّ الالتزام باستعراضها بانتظام، إلى ضمان توصيل الأغذية في حالات الطوارئ، فضلًا عن تقليل المهدر من الأغذية.
- وتتضمن مواصفة الدستور الغذائي العامة لتوسيم الأغذية المعبّأة مسبقًا (CXS 1-1985) أحكامًا بشأن تحديد تواريخ صلاحية الأغذية. وقد يُساعد التمييز الواضح بين عبارة "يُستهلك قبل تاريخ" (انقضاء مدة الصلاحية) وعبارة "يُستحسن استهلاكه قبل تاريخ" (أفضل فترة يحتفظ فيها المنتج بجودته) في تقليل المهدر من الأغذية.

- وأعدّت هيئة الدستور الغذائي توجيهات لتسهيل استخدام الشهادات الإلكترونية أو اللا ورقية في تجارة المواد الغذائية، بالإضافة إلى توجيهات بشأن استخدام التدقيق والتحقّق عن بعد في الأطر التنظيمية، والتي توضح كيفية استجابة هيئة الدستور الغذائي للتحديات الجديدة في عالم يتطوّر بوتيرة متسارعة.
- ومن الأمثلة الأخرى على الطرق التي تستخدمها هيئة الدستور الغذائي لمعالجة المسائل الناشئة: اعتماد النصوص المرجعية بشأن مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات والخطوط التوجيهية التي وضعتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بشأن الاستخدام الآمن للمياه وإعادة استخدامها في إنتاج الأغذية وتجهيزها، من أجل المساعدة في مواجهة آثار ندرة المياه.

(1) هيئة الدستور الغذائي، دليل الإجراءات (الطبعة الثامنة والعشرون).

(2) الوثيقة CX/CAC 21/44/15 Add.1

(3) الفقرات 23–31 من الوثيقة REP22/CAC

(4) الفقرة 118(3) من الوثيقة REP22/EXEC2.

(5) المطبوع Codex and the SDGs والخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 (باللغة الإنكليزية)

(6) One health joint plan of action (2022–2026): working together for the health of humans, animals, plants and the environment, World Health Organization, Food and Agriculture Organization of the United Nations, World Organisation for Animal Health & United Nations Environment Programme